

المحتوى

التقرير السنوي للهيئة: المؤتمرات العامة	-1
تقديم أهم ما جاء في التقرير السنوي للهيئة برسم 2022	-2
خلاصات التقارير الموضوعاتية المصاحبة للتقرير السنوي	-3
خلاصات الدراسة الوطنية الميدانية حول الفساد بالمغرب	-4

التقرير السنوي برسم 2022 :

مؤتمرات العامة

- تعزيز توجه الهيئة انطلاقاً من تطوير التشخيص، والتقييم الدقيق والموضوعي للسياسات المتبعة، مروراً بتعميق الدراسة والتحليل بخصوص الأوراش ذات أولوية، وصولاً إلى بلورة التوجهات والتوصيات الهادفة في إطار رؤية شمولية، منسجمة وطموحة؛
- التأكيد على أن الوقاية من الفساد ومكافحته، أولوية وطنية أساسية لتحقيق التنمية المتينة والمدمجة، تستلزم تغيير المقاربة، في اتجاه فعالية التكامل المؤسساتي المبني على مبدأ الإلتقائية ومفصلية الأدوار والمسؤوليات للسلطات والهيئات والمؤسسات المعنية؛
- تلمين العمل القائم على البرمجة والتخطيط، والاستهداف الموضوعي للبرامج والمشاريع ذات الوقع المهيكل والأثر الملموس على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والمجتمعيين؛
- وعي الهيئة بمسئوليتها الجوهرية في المنظومة الوطنية لمكافحة الفساد، مما يتطلب تعزيز دورها الاقتراحي والتوجيهي، مع تطوير الآليات والأطر المؤسساتية الضمانة للتفاعل الإيجابي والعملي مع توصياتها.
- تثبيت الحكامة المؤسساتية للهيئة وآليات صنع القرار الجماعي داخل أجهزتها التنظيمية، والسهر على تحصين استقلاليتها؛

المحتوى

- | | |
|----|---|
| -1 | التقرير السنوي للهيئة: المؤتمرات العامة |
| -2 | تقديم أهم ما جاء في التقرير السنوي للهيئة برسم 2022 |
| -3 | خلاصات التقارير الموضوعاتية المصاحبة للتقرير السنوي |
| -4 | خلاصات الدراسة الوطنية الميدانية حول الفساد بالمغرب |

التقرير السنوي برسم 2022

القسم الأول : تشخيص وضعية الفساد

القسم الثاني : تتبع تنفيذ وتنسيق وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية

القسم الثالث : الحكامة المؤسسية للهيئة والشروع في تفعيل الاشتغال وإنتاج القرار الجماعي لأجهزتها

القسم الرابع : المهام والأنشطة الوظيفية للهيئة والنهوض بقدرات الدعم

القسم الخامس : - توصيات ومقترحات الهيئة من أجل تجاوب فاعل في إطار الالتقائية والتكامل المؤسسي

- توصيات داعمة للمسار الاقتراحي (خلاصات التقارير الموضوعاتية)

التقرير السنوي برسم 2022

القسم الأول : تشخيص وضعية الفساد

الباب الأول: تطور الفساد على المستوى الدولي

الفصل الأول: وضعية الفساد حسب مؤشر مدركات الفساد برسم 2022

الفصل الثاني: وضعية الفساد حسب بعض مؤشرات الإدراك غير المباشرة

الباب الثاني: تطور الفساد على المستوى الإقليمي

الفصل الأول: وضع الفساد بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

الفصل الثاني: وضع الفساد على المستوى الإفريقي

الباب الثالث: تطور الفساد على المستوى الوطني

الفصل الأول: واقع الفساد من منظور مؤشرات الإدراك

الفصل الثاني: واقع الفساد من زاوية متابعات القضاء الجنائي والمالي

الفصل الثالث: رصد تطور وضعية المغرب حسب مصادر البيانات المكوّنة لمؤشر الإدراك

القسم الأول : تشخيص وضعية الفساد

آثار الفساد وخيمة على المستوى الدولي والقاري

مؤشرات وأرقام مقلقة، صادرة عن مختلف المؤسسات الدولية

وقع الفساد
على إفريقيا

قيمة الفساد
بأروبا

مجموع قيمة
الرشاوى في العالم

تبيد الأموال العامة
في العالم

146 مليار \$ / سنة
6%
النتاج المحلي الخام

980 مليار € / سنة
6,5%
النتاج المحلي الخام
(فرنسا : 120 مليار €)

1500 الى 2000
مليار \$
3 à 4%
النتاج العالمي الخام

2600 مليار \$
5%
النتاج العالمي الخام

لجنة الأمم المتحدة
الاقتصادية لأفريقيا

صندوق النقد الدولي

القسم الأول : تشخيص وضعية الفساد

تطور وضعية الفساد على المستوى الوطني

مؤشر الحرية - فريدوم هاوس

- **تجاوب سلبي** مع المؤشرين الفرعيين المتعلقين بالحقوق السياسية (بنقطة 24/60) ؛
والحقوق المدنية (بنقطة 13/40) ؛



The heritage foundation - مؤشر الحرية الاقتصادية

- **نتيجة سلبية** في المؤشر الفرعي المتعلق بالفعالية القضائية 32.8/100 ؛
- **نتيجة سلبية** في المؤشر الفرعي المتعلق بنزاهة الحكومة، 38.7/100 ؛
- احتل المغرب **الرتبة 97** عالميا ضمن 176 دولة في مؤشر الحرية الاقتصادية.

مؤشر سيادة القانون الصادر عن مؤسسة مشروع العدالة الدولية

- **تراجع** في المؤشرات الفرعية المتعلقة بالعدالة الجنائية (0.36/1)، وبغياب الفساد (0.42/1)، وبالحقوق الأساسية (0.42/1)،
وبالحكومة المنفتحة (0.43/1) ؛
- حيث احتل المغرب الرتبة 94 ضمن 140 دولة مشمولة بهذا المؤشر.

5- مؤشر الميزانية المفتوحة الصادر عن المنظمة الدولية للشراكة للميزانياتية

- سجل المغرب في المؤشر الفرعي المتعلق بالمشاركة العمومية في الميزانية، **تنقيطا سلبيا** 7/100 ؛ وفي المؤشر الفرعي الخاص بالمراقبة،
تنقيطا دون المعدل، أما فيما يتعلق بالمراقبة البرلمانية للميزانية، ب 44/100.

القسم الأول : تشخيص وضعية الفساد

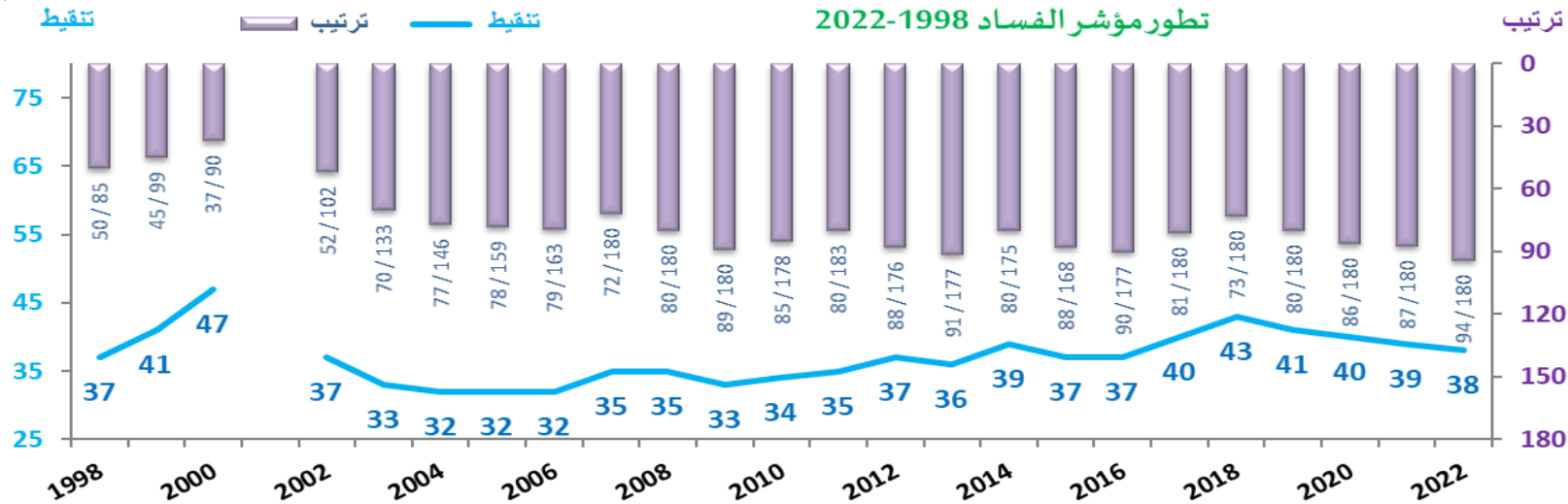
تطور وضعية الفساد على المستوى الوطني

مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر الفساد 2022
مقارنة مع 2018

38 / 100
-5 نقطة

94 / 180
-21 مرتبة



التأكيد على استمرار الوضع غير المرضي لمستوى تفشي الفساد في بلادنا؛

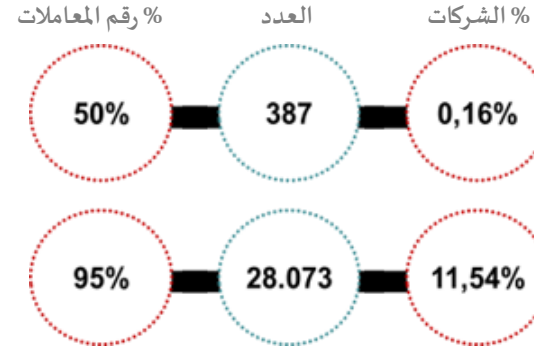
شبه ركود على مدى ما يناهز 25 سنة، إذ أن المغرب لم يحسن ترتيبه ولم يرتق تنقيطه إلا بنقطة واحدة.

حرمان دينامية التنمية من الاستفادة من كامل الإمكانيات والطاقات المتاحة ببلادنا.

ضرورة تسريع الانتقال الفعلي إلى مرحلة جديدة في مكافحة الفساد.

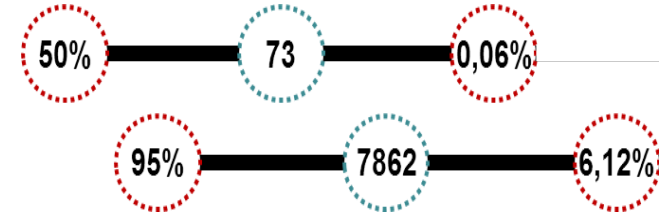
بعض المؤشرات لأثر الفساد على التنمية

توزيع رقم المعاملات الإجمالي المصرح به



01
تركيز اقتصاد قوي

توزيع الضريبة على الشركات IS / عدد الملتزمين



وعاء ضريبي لا يمثل الإمكانيات الحقيقية

03

بالإضافة إلى القيود والعوائق البيروقراطية والمالية التي تحد من المبادرة والفرص لأصحاب المشاريع المبتكرين

04

تعطل السُّلم الاجتماعي واتساع الفوارق الاجتماعية والمجالية

05

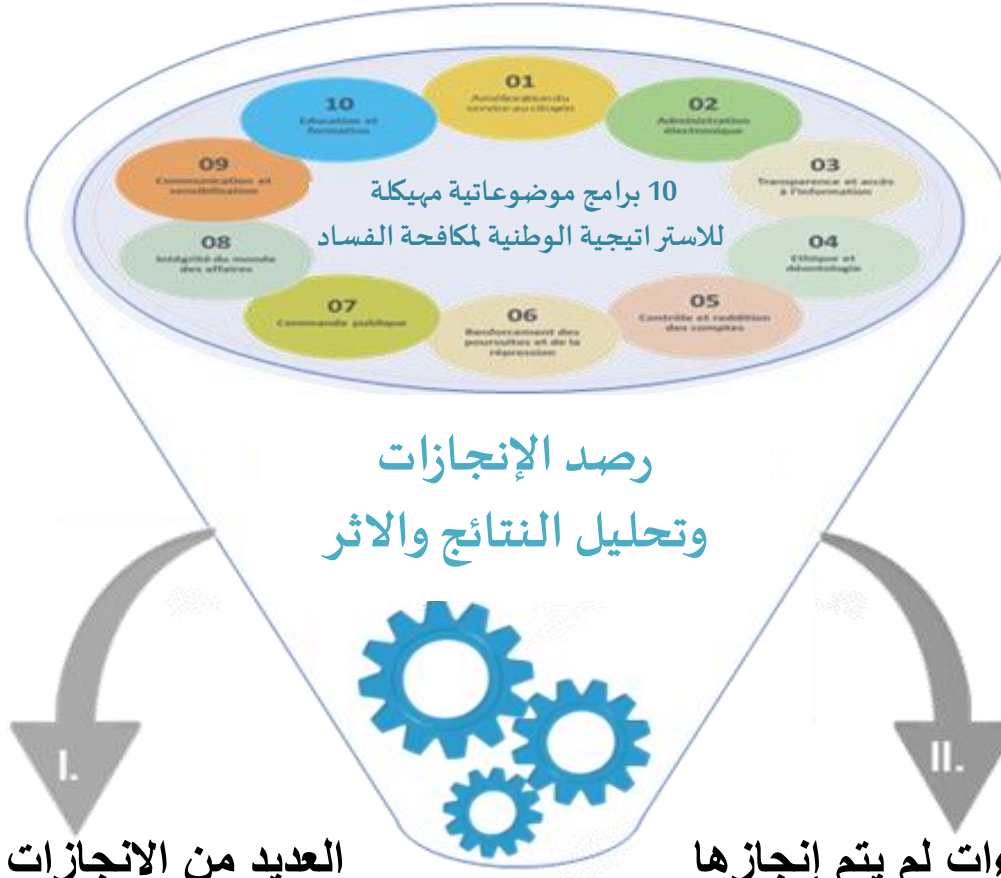
ضعف تواجد قوى التغيير بعكس قوى المقاومة

ضرورة العمل على تقوية الإنصاف والعدالة الاقتصادية والاجتماعية

التقرير السنوي برسم 2022

القسم الثاني: تتبع تنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية

خطة منهجية مركبة لتدقيق تقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في أفق إدكاء دينامية جديدة



العديد من الإنجازات التي تتوفر
على أثر محتمل قوي
وجب تثمينها وتقويتها

مشاريع وإجراءات لم يتم إنجازها
أو تم توجيهها بكيفية غير ناجعة
يجب إعادة تأطيرها

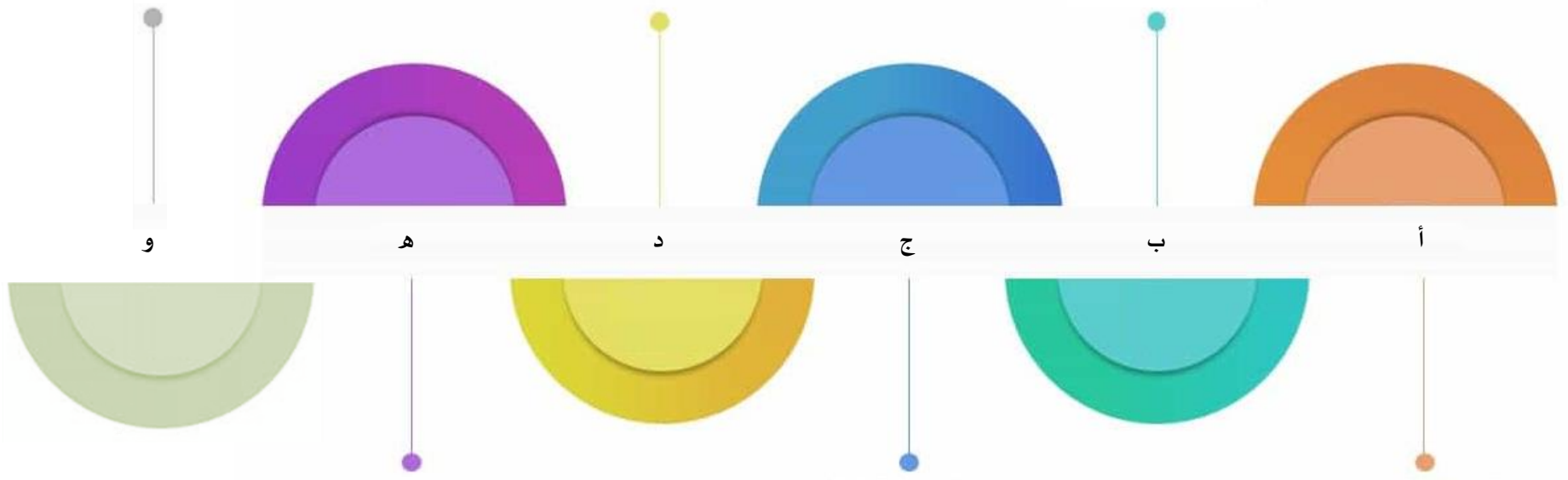
التقرير السنوي برسم 2022

القسم الثاني: تتبع تنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية

ضعف الحكامة وغياب تفعيل آليات التنسيق وقيادة البرامج

عدد كبير جدًا من المشاريع ، وأحيانًا بدون صلة حقيقية بالتوجهات العامة والهيكلية للاستراتيجية

عدم احترام الإطار المنهجي لضمان الانسجام والالتقائية والفعالية



غياب عناصر مهمة ومؤثرة : متعلقة على الخصوص بالفساد في الحياة السياسية والانتخابات

إجراءات مجزأة على مستوى كل إدارة، واستمرار العمل العمودي المنعزل على مستوى كل قطاع

إنجازات أكيدة، لكن يطغى عليها الطابع التشريعي ويبقى أثرها حد ضعيف على المواطنين والفاعلين الاقتصاديين

التقرير السنوي برسم 2022

مواكبة استراتيجية تحسين مناخ الأعمال 2023-2026

إثراء الاستراتيجية بركيزة رابعة أفقية لتعزيز "الأخلاقيات والنزاهة والوقاية من الفساد في مجال الأعمال" بهدف :

- ✓ تحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال ؛
- ✓ دعم التنافسية الوطنية؛
- ✓ تطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار.
- ✓ توسيع عدديا ونوعيا قاعدة الاستثمار وفئات المستثمرين.

التأكيد على العلاقة الوطيدة بين جودة الحكامة والبيئة المؤسسية ومناخ الأعمال المشجع على الاستثمار المدر للقيمة المضافة :

- ✓ ضرورة تكثيف مجهودات تبسيط الإجراءات وتوجيهها نحو التسريع وتحقيق الوقع الملموس؛
- ✓ تحديد خرائطية مخاطر الفساد في مجال الاستثمار وتدبير الأعمال، والعمل على بلورة الإجراءات الكفيلة بالحد من تداعياتها؛
- ✓ مواكبة القطاعات الاقتصادية بالتكوين والتعبئة والدعم من أجل حماية المقاول من أفعال الفساد وتبني نظم الملاءمة مع معايير الوقاية من الفساد؛

التقرير السنوي برسم 2022

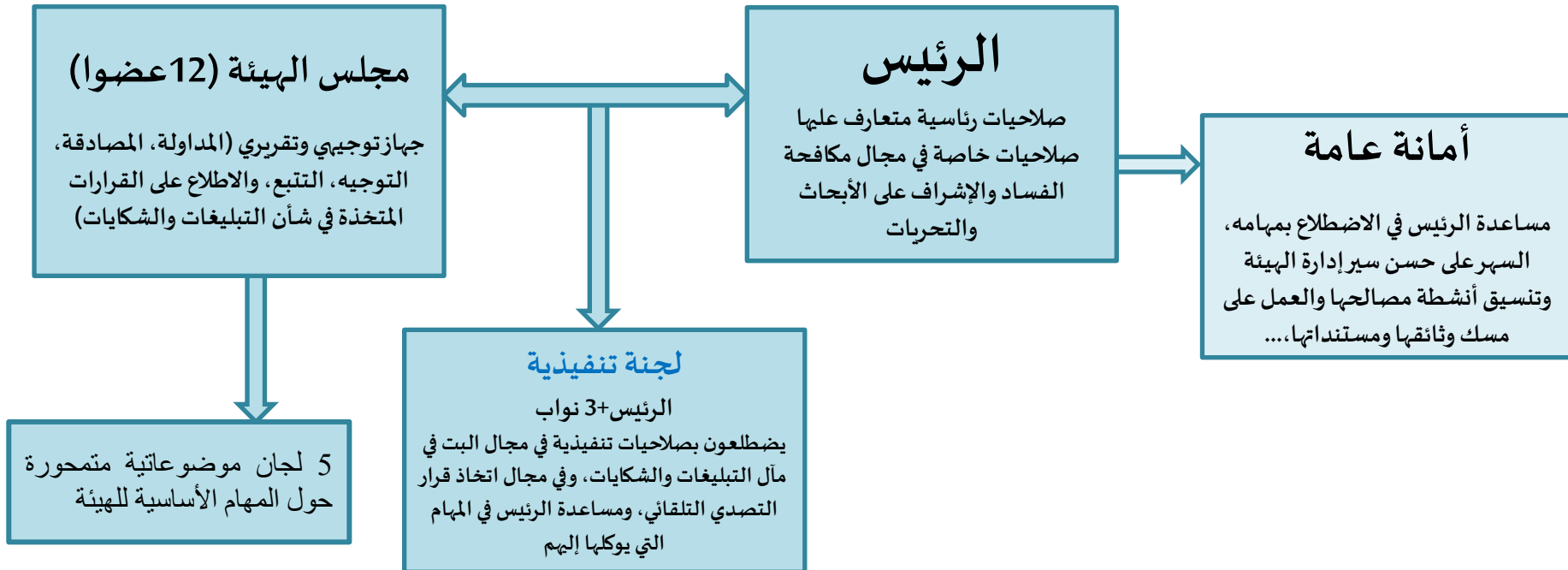
القسم الثالث : الحكامة المؤسسية للهيئة

تنظيم مؤسسي محكم :

➤ يضمن النجاعة والفعالية والمشروعية في اتخاذ القرار؛

➤ يحصن استقلالية الهيئة؛

➤ يجسد متطلبات التجرد والحياد في اتخاذ القرار.



التقرير السنوي برسم 2022

القسم الرابع : المهام والأنشطة الوظيفية للهيئة

الباب الأول: تنزيل استراتيجية عمل الهيئة وبلورة خطتها

الباب الثاني: مبادرات لتنزيل الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

الفصل الأول: تطوير التعاون مع القطاع الخاص؛

الفصل الثاني: تثبيت الانخراط في الدينامية الأممية والإقليمية في مجال تدخل الهيئة؛

الفصل الثالث: تمكين علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة.

الباب الثالث: تعزيز أسس إطلاق استراتيجية الهيئة في مجال التواصل

الباب الرابع: استراتيجية التحول الرقمي للهيئة

الباب الخامس: قدرات الدعم الداخلي للهيئة (الرأس مال البشري - التدبير المالي)

أولاً- تنزيل استراتيجية الهيئة

الشراكات والتعاون
البحث والابتكار والتنمية



06.

تعميق المعرفة الموضوعية
بظاهرة الفساد ووضع آليات
ومؤشرات قياس تطورها



01.

اليقظة القانونية والسهر على ملاءمة
التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات
الدولية المصادق عليها



02.

03.

اقتراح التوجهات الإستراتيجية
وتتبع سياسة الدولة في مجال
الوقاية من الفساد ومحاربتة



04.

التربية والتكوين والتوعية ؛
التعبئة والتفاعل مع المجتمع المدني
وباقى القوى المجتمعية



05.

الرصد والكشف عن الفساد والبحث
والتحري؛ رافعة للردع ومناهضة
الإفلات من العقاب



الرؤية

القسم الرابع : المهام والأنشطة الوظيفية للهيئة

ثانيا- تعزيز الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

تنزيل التعاون المؤسسي في مجموعة من المبادرات:

➤ تعزيز التعاون مع القطاع الخاص؛

➤ تثبيت انخراط المملكة المغربية في دينامية الاتفاقيات الأقليمية والإقليمية في مجال
الوقاية من الفساد ومحاربه؛

➤ تمتين علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة؛

➤ الانفتاح على اتفاقيتي مجلس أوروبا المدنية والجنائية؛

➤ تواجد وزن للهيئة في الشبكات الدولية والإقليمية لسلطات وهيئات الوقاية من
الفساد ومكافحته؛

➤ المشاركة الفاعلة في التظاهرات الدولية والإقليمية والدورات والورشات التكوينية.

القسم الرابع : المهام والأنشطة الوظيفية للهيئة

ثالثا- تهيئ أسس إطلاق استراتيجية الهيئة في مجال التواصل

تطوير التواصل من خلال استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد على مدى الثلاث لسنوات :

- تدعيم استراتيجية الهيئة في مجال التواصل بما فيها التواصل الرقمي ؛
- تهيئ المحطات الأولى لإطلاق الاستراتيجية؛
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للهيئة:
- فتح الرابط مع منصة التبليغ عن الفساد؛
- تطوير تواجد الهيئة وتفاعلها على مواقع التواصل الاجتماعي؛
- تعزيز النشر الاستباقي والترويج له.

القسم الرابع : المهام والأنشطة الوظيفية للهيئة

رابعا- استراتيجية التحول الرقمي للهيئة

استراتيجية متكاملة في مجال التحول الرقمي للهيئة :

- إرساء نظم المعلومات المتعلقة بالمهام والمهن الأساسية للهيئة؛
- تطوير وسائل التواصل والتواجد الرقمي؛
- النهوض بالبنية التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن الرقمي؛
- النهوض بالموارد والقدرات الرقمية؛
- تعزيز نظام اليقظة وتوجيهه لدعم مهام الهيئة؛
- الاشتراك في برنامج يقظة رصدية خاص بشبكات التواصل الاجتماعي والويب؛
- وضع نظام لتلقي الشكايات والتبليغات والمعلومات المتعلقة بأفعال الفساد.

القسم الرابع : المهام والأنشطة الوظيفية للهيئة خامسا- النهوض بقدرات الدعم لدى الهيئة

استكمال آليات الاشتغال الوظيفي:

- مشروع النظام الأساسي الخاص بالموارد البشرية العاملة بالهيئة؛
- إطلاق عملية توظيف واسعة على أساس المناصب المالية المخصصة للهيئة؛
- تقديم حصيلة التدبير المالي والميزانياتي على مستوى الموارد ومجالات الإنفاق.

التقرير السنوي برسم 2022

القسم الخامس: توصيات ومقترحات الهيئة

من أجل تجاوز فاعل في إطار الالتقائية والتكامل المؤسسي

الباب الأول: الإطار العام للتوجهات الاستراتيجية: الرؤية والمنطلقات والأهداف العامة

الباب الثاني: تتبع مفعول التوصيات الواردة في التقارير السنوية للهيئة

الفصل الأول: تتبع مفعول التوصيات وحثمية الانخراط الجماعي في مسار الوقاية والمكافحة

الفصل الثاني: تذكير بخلاصات توصيات الهيئة ذات الراهنية والواقع

الباب الثالث: توصيات من أجل تأصيل التعاون والتكامل المؤسسي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

الفصل الأول: آليات منهجية وعملية لتعزيز الالتقائية والتكامل المؤسسي في مكافحة الفساد

الفصل الثاني: نحو إرساء آليات عملية للتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية

الباب الرابع: توصيات داعمة للمسار الاقتراحي

الفصل الأول: التحول الرقمي؛ رافعة للشفافية ومكافحة الفساد

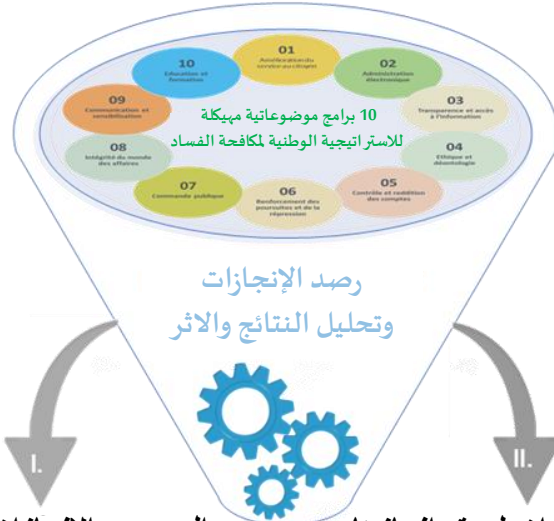
الفصل الثاني: تنازع المصالح في ممارسة الوظائف العمومية: من أجل منظومة ناجعة للتأطير والمعالجة والضبط

الفصل الثالث: الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد

قدم القسم الخامس للتقرير السنوي التقدم الحاصل على مستوى هيكله التوجيهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال مكافحة الفساد

تقارير سنوية واستراتيجية ذات بعد توجيهي وتأطيري مدعومة بدراسات وتقارير تفصيلية بخصوص مواضيع وأوراش ذات أولوية لما لها من وقع وأثر محتمل.

أزيد من ثلاثون تقرير متضمنة لأكثر من 1000 توصية هادفة وقابلة للتفعيل



رصد الإنجازات
وتحليل النتائج والاثـر

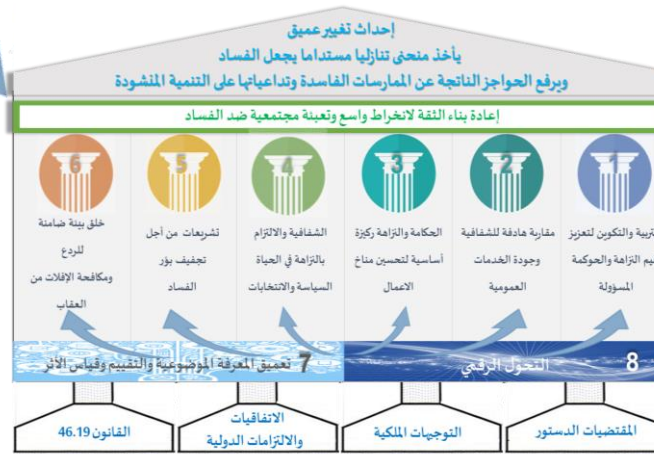


I. العديد من الإنجازات التي تتوفر على أثر محتمل قوي
وجب تـمـيـنـها وتقويتها

II. مشاريع وإجراءات لم يتم إنجازها
أو تم توجيهها بكـفـيـة غير ناجعة
يجب إعادة تأطيرها



هيكله التوجيهات الاستراتيجية لسياسة
الدولة في مجال مكافحة الفساد من خلال
6 ركائز أساسية وركيزتين أفقيتين



مشاريع وإجراءات مقدمة من
طرف سلطات وهيئات أخرى



الركائز الضامنة للانتقال إلى حقبة جديدة لمكافحة الفساد

تتميز بالفعالية والأثر الملموس

إحداث تغيير عميق

يأخذ منحى تنازليا مستداما يجعل الفساد

ويرفع الحواجز الناتجة عن الممارسات الفاسدة وتداعياتها على التنمية المنشودة

إعادة بناء الثقة لانخراط واسع وتعبئة مجتمعية ضد الفساد



رؤية
بأهداف
طموحة

عارضة
أساسية

ركائز
التغيير

أسس
الهيئة
وتقوية
الأثر

مرجعيات
مؤطرة

قيام الهيئة بمهامها الدستورية لضمان التكامل والفعالية



خلق بيئة ضامنة للردع
ومكافحة الإفلات من
العقاب



تشريعات من أجل
تجفيف بؤر
الفساد



الشفافية والالتزام
بالنزاهة في الحياة
السياسة والانتخابات



الحكامة والنزاهة ركيزة
أساسية لتحسين مناخ
الاعمال



مقاربة هادفة للشفافية
وجودة الخدمات
العمومية



التربية والتكوين لتعزيز
قيم النزاهة والحوكمة
المسؤولة

7 تعميق المعرفة الموضوعية والتقييم وقياس الأثر

8 التحول الرقمي

القانون 46.19

الاتفاقيات
والالتزامات الدولية

التوجيهات الملكية

المقتضيات الدستورية

القسم الخامس: توصيات ومقترحات الهيئة

ثانيا- تتبع مفعول التوصيات

التذكير بمراجع ومنهجية إعداد آراء وتوصيات الهيئة؛

تسجيل التجاوب شبه المنعدم مع التوصيات التي قدمتها الهيئة في تقاريرها وآرائها السابقة؛

اضطلاع الهيئة، بعد دخول قانونها حيز التنفيذ، بتفعيل كامل للآليات المتاحة لها، للتنسيق من أجل ضمان انخراط سائر المعنيين وتجاوبهم موضوعيا مع توصياتها وآرائها في إطار التعاون والتكامل المؤسسي؛

التأكيد على راهنية توصياتها ومقترحاتها المضمنة بتقاريرها السابقة، وقدرتها على المساهمة في تحقيق النقلة النوعية المطلوبة في مجال مكافحة الفساد ببلادنا.

القسم الخامس: توصيات ومقترحات الهيئة

ثالثا- توصيات متعلقة بتأصيل التعاون والتكامل المؤسسي

تحديد المجالات المعنية بالتعاون والتنسيق وخصوصياتها:

المهام ذات البعد الاستراتيجي؛

المهام المتعلقة بتتبع مفعول توصيات الهيئة ومقترحاتها؛

المهام المتعلقة بالتشخيص وتعميق المعرفة بظاهرة الفساد؛

المهام المتعلقة بالملاءمة مع الاتفاقيات والمواصفات المعيارية الدولية؛

المهام المتعلقة بالقيام بالأبحاث والتحريات.

طرح، للإغناء والتدقيق، أروضيات عملية لنطاق وآليات التعاون مع جهات محددة، في أفق توسيع هذا الاختيار ليشمل الجهات الأخرى.

المحتوى

-1 التقرير السنوي للهيئة: المؤتمرات العامة

-2 تقديم أهم ما جاء في التقرير السنوي للهيئة برسم 2022

-3 خلاصات التقارير الموضوعاتية المصاحبة للتقرير السنوي :

1. التحول الرقمي : رافعة للشفافية ومكافحة الفساد

2. تنازع المصالح : من أجل منظومة ناجعة للتأطير والمعالجة والضبط

3. الصحافة الاستقصائية : من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد

-4 خلاصات الدراسة الوطنية الميدانية حول الفساد بالمغرب

توصيات داعمة للمسار الاقتراحي للهيئة : ثلاثة تقارير موضوعاتية

1- التحول الرقمي؛ رافعة للشفافية ومكافحة الفساد

محدودية النتائج بسبب معوقات على عدة مستويات



العنصر
البشري
واستهداف
المستعمل



البيانات
والتكنولوجيات
المتقدمة



التنزيل والتتبع
والتقييم



القيادة
والالتقائية
والتراكم

عدد من الإنجازات منذ المذكرة التوجيهية لـ 1997

عدة استراتيجيات وبرامج

بنيات تحتية مطردة

إنجاز مشاريع هامة بعدد من الإدارات

مبادرات وطنية ودولية داعمة

المؤشر	الدنمارك	فنلندا	نيوزيلاندا	سنغافورة
إدراك محاربة الفساد	1	3	2	4
الحكومة الرقمية	1	4	8	11

أغلب البلدان المتطورة في التحول الرقمي EGD I متصدرة أيضا في مؤشر إدراك الفساد IPC

IPC/TII	IPC/HCI	IPC/OSI	IPC/EGDI
0,78	0,67	0,66	0,76

ارتباط إحصائي قوي بين المؤشرين (IPC وEGDI)

	Score EGD I	Rang EGD I	Score IPC	Rang IPC
Kazakhstan	0,8375	29	38	94
Argentine	0,8279	32	42	78

الوقوف على بعض الاستثناءات يؤكد أن التحول الرقمي وحده غير كاف

علاقة وطيدة بين التحول الرقمي و مكافحة الفساد

توصيات داعمة للمسار الاقتراحي للهيئة : ثلاثة تقارير موضوعاتية

1- التحول الرقمي؛ رافعة للشفافية ومكافحة الفساد

الإطار الاستراتيجي

1. قيادة رفيعة المستوى
2. رؤية متكاملة وواضحة
3. حكمة قوية



تحول رقمي مبني على الثقة
الرقمية، وموفر للبيانات
المنفتحة

1. تعزيز الثقة الرقمية (2)
2. تسريع توفير البيانات المفتوحة
3. التطورات التكنولوجية والابتكار



تحول رقمي مهيكّل وموجه
لإصلاحات أساسية

1. تبسيط الإجراءات والمساطر
2. حماية الأموال العامة وشفافية الميزانية
وتقوية النزاهة في مجال الأعمال
3. المشاركة الإلكترونية والتبليغ الإلكتروني



تحول رقمي موجه نحو خدمة
المواطنين بالجودة والفعالية

1. اعتماد منهجية تتمحور حول المواطن
2. تسريع عملية إزالة الطابع المادي عن
الخدمات مع ضمان "وحدة الإدارة" (1)
3. الإدماج الرقمي

توصيات ذات تأثير
مباشر على
الشفافية والنزاهة
والوقاية من الفساد
ومكافحته

المواكبة وإدارة التغيير

1. تعزيز وتطوير الرأس المال البشري
2. تعزيز الإطار التنظيمي والمعياري
3. التوعية والتواصل وتدبير المواكبة

(1) تفعيل المقتضى الذي يمنع الإدارة من مطالبة المرتفق بالمعلومات أو المستندات الموجودة لدى إدارة أخرى.

(2) المعرف الرقمي ، نظام المصادقة ، التوقيع الإلكتروني ، العنوان الرقمي الآمن ، ربط الشبكات ، توحيد البيانات ، قابلية التشغيل البيئي لأنظمة المعلومات العامة من

توصيات داعمة للمسار الاقتراحي للهيئة : ثلاثة تقارير موضوعاتية 2- تنازع المصالح : من أجل منظومة ناجعة للتأطير والمعالجة والضبط

وضع إطار تشريعي عام يحدد المفاهيم ويؤطر هذا المجال من خلال محورين أساسيين :

➤ محور التصريح والمعالجة والتصحيح والتسوية :

✓ تحديد الأشخاص الملزمين،

✓ رصد لائحة المحظورات،

✓ استشراف لائحة معلوماتية غير حصرية حول مختلف وضعيات تنازع المصالح،

✓ استنادا إلى الفصل 36 من الدستور، تعيين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها كجهة مختصة،

✓ اعتماد آليات لتأطير ومعالجة وضعيات تنازع المصالح؛

➤ محور الضبط ورصد المخالفات والمعاقبة عليها:

✓ ترتيب جزاءات متناسبة على مخالفة الضوابط المنصوص عليها لمعالجة وتأطير تنازع المصالح،

✓ المعالجة الجنائية لحالات التغليب الفعلي للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

الصحافة الاستقصائية في المغرب

من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد



تقرير موضوعاتي

توصيات داعمة للمسار الاقتراحي للهيئة : ثلاثة تقارير موضوعاتية 3- الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد

أهمية اضطلاع الصحافة الاستقصائية بدور وازن في التبليغ وإثارة التنبيهات :

- تعزيز حرية الصحافة والنشر؛
- تفعيل الأمثل للقانون المتعلق بالحصول على المعلومات؛
- الاعتراف بمضمون المعلومات المطروحة وبمدى تضمينها لادعاءات معقولة بالاشتباه؛
- مساعدة المقاولات الصحفية على بناء نموذج اقتصادي متحرر من أية هيمنة أو تأثير محتمل على استقلالية وموضوعية العمل الصحفي؛
- مساهمة الأجيال السابقة من الصحفيين الاستقصائيين في تدوين ونشر تجاربهم وفي تكوين الأجيال الجديدة؛
- تشجيع التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

المحتوى

- | | |
|----|---|
| -1 | التقرير السنوي للهيئة: المؤتمرات العامة |
| -2 | تقديم أهم ما جاء في التقرير السنوي للهيئة برسم 2022 |
| -3 | خلاصات التقارير الموضوعاتية المصاحبة للتقرير السنوي |
| -4 | خلاصات الدراسة الوطنية الميدانية حول الفساد بالمغرب |

السياق العام، الأهداف والمنهجية

- تطوير مؤشرات وطنية لقياس مستوى انتشار الفساد وطنيا وتطوير أدوات تحليلها وتتبعها.

- قياس المستوى العام للفساد في المغرب بشكل منهجي من خلال تحليل التجارب وكذلك تصورات المواطنين والمقاولات.



- تطوير قاعدة بيانات غنية ومفتوحة أمام الباحثين والفاعلين لإنجاز دراسات حول الظاهرة.

- تحليل ظاهرة الفساد بجميع مظاهرها وآثارها، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق الوطني.

- تقييم إدراك المواطنين والمقاولات تجاه فعالية وتأثير السياسات والاستراتيجيات العمومية للوقاية من الفساد ومكافحته.

توخيا للإغناء والشمولية، اعتمدت الهيئة المقاربة التشاركية والانفتاح على ممثلي مختلف الفاعلين، من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية ودستورية وفعاليات من المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء في المرحلة التأسيسية للمشروع أو في مرحلة استقرار النتائج واستخلاص الاستنتاجات والتوصيات.

السكان المستهدفة

- المغاربة القاطنين : جميع المواطنين المغاربة من الجنسين، من 18 سنة فما فوق، من جميع جهات المملكة (12 جهة) والمقيمين في المناطق الحضرية والقروية.
- المغاربة المقيمين بالخارج : المواطنون المغاربة المقيمين بالخارج (MRE) من كلا الجنسين الذين تبلغ أعمارهم 20 سنة فما فوق، والذين أقاموا في المغرب لمدة أسبوعين على الأقل خلال العامين الماضيين والذين كانوا على اتصال بإدارة، أو مؤسسة أو شركة عمومية أو خاصة خلال هاته الفترة.
- المقاولات : المقاولات الرسمية العاملة في المغرب لمدة سنتين على الأقل.

العينات

- المغاربة القاطنين : 5000 شخص، وفقاً لسحب إحصائي بعد التقسيم الطبقي حسب الجهة والوسطى الحضري والقروي.
- المغاربة المقيمين بالخارج : 1029 شخص وفقاً لطريقة الحصص من خلال تطبيق 4 معايير: السن والجنس، بلد الإقامة ونقاط العبور من المغرب.
- المقاولات : 1100 مقالة. تم أخذ العينات على مرحلتين :
 - التقسيم الطبقي غير التناسبي للعينات حسب الحجم : المقاولات المتناهية الصغر، الصغيرة جداً، الصغيرة، المتوسطة، والكبيرة
 - ضمن كل طبقة، تم تشكيل العينة من حصص متقاطعة متناسبة، تم تحديدها حسب الجهة وقطاع النشاط.

التواريخ الميدانية

- المغاربة القاطنين : من 24 أكتوبر إلى 10 دجنبر 2022
- المغاربة المقيمين بالخارج : على مرحلتين :
 - ✓ الأولى من 26 يوليوز إلى 04 غشت 2022
 - ✓ الثانية من 08 غشت إلى 10 شتنبر 2022
- المقاولات: من 2 ماي إلى 10 غشت 2023

طريقة تجميع البيانات



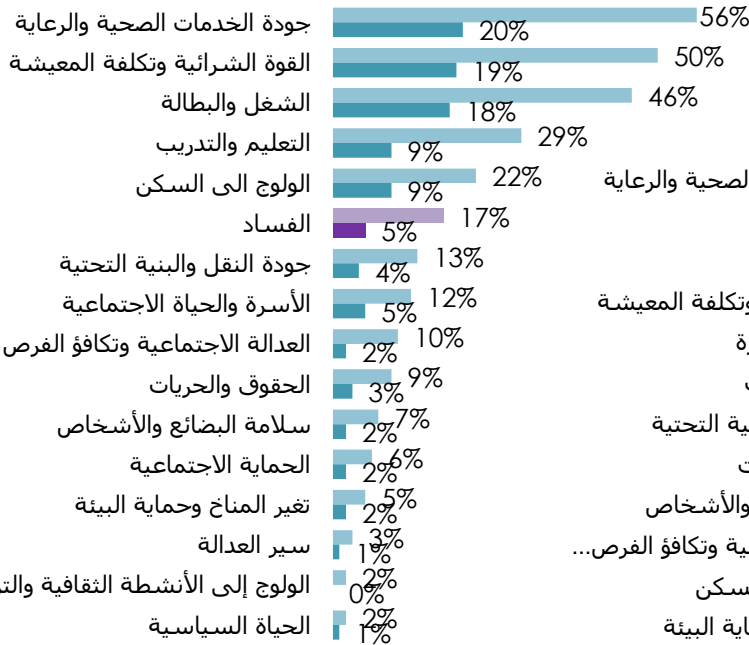
- المغاربة القاطنين : إدارة استبيان منظم بواسطة طريقة CAPI أثناء مقابلات شخصية وجهاً لوجه، في مقرات إقامتهم.
- المغاربة المقيمين بالخارج : إدارة استبيان منظم بواسطة طريقة CAPI أثناء مقابلات شخصية وجهاً لوجه مع الأشخاص الذين تم لقاءهم في نقاط العبور المختلفة (الموانئ والمطارات).
- المقاولات : إدارة استبيان منظم بطريقة CAPI أثناء مقابلات شخصية وجهاً لوجه مع المسؤولين في أماكن عملهم.

أهم نتائج الدراسة الوطنية الميدانية

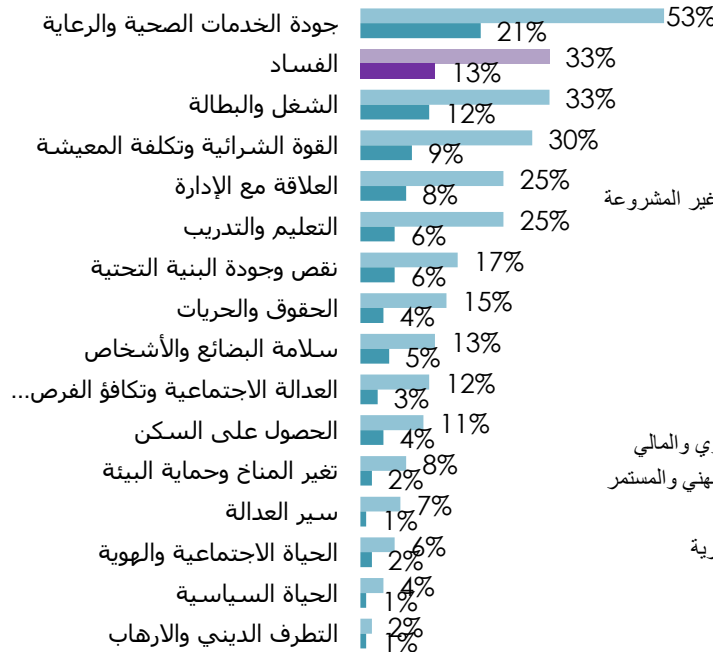
الفساد من بين أكبر انشغالات المواطنين القاطنين والمغاربة المقيمين بالخارج والمقاولات

يحتل الفساد المرتبة السادسة 6 من بين انشغالات المواطنين القاطنين
والمرتبة الثانية 2 بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج
فيما يحتل المرتبة الثامنة 8 بالنسبة للمقاولات

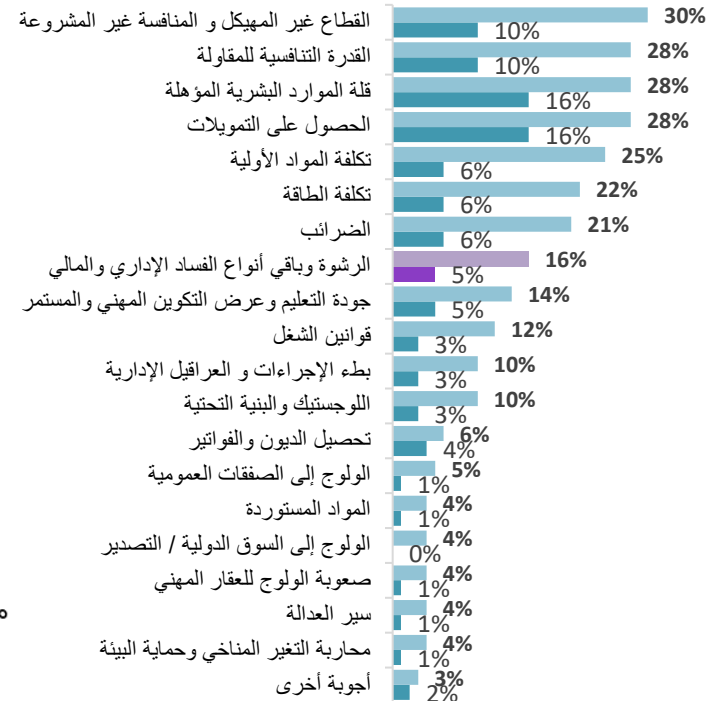
المواطنون القاطنون



المغربة المقيمون بالخارج



المقاولات



■ مجال الانشغال الرئيسي ■ أهم ثلاث مجالات مذكورة

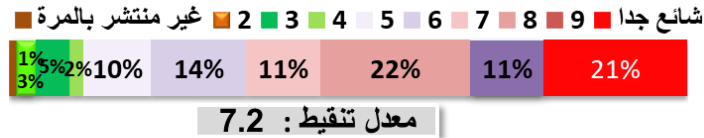


بحث 2014

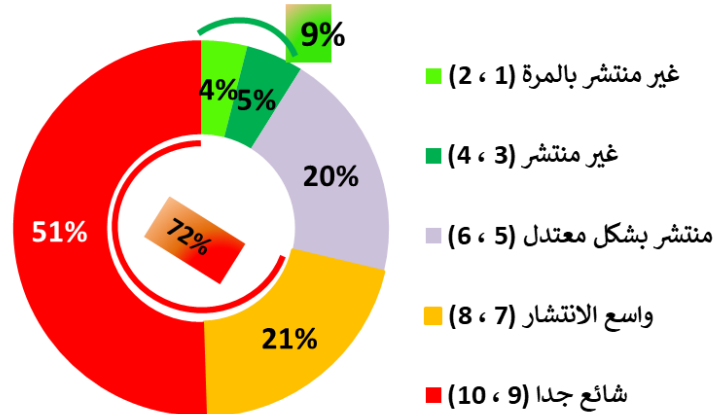
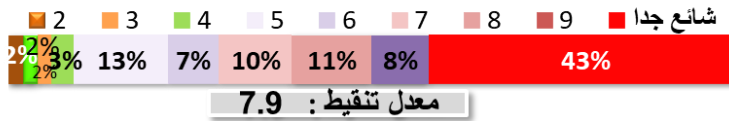
الاختبار الأول من بين 3 اختبارات : 3,5%
أحد الاختبارات الثلاث: 22,4%
تصنيف : 5/16

الانطباع العام لمستوى انتشار الفساد بالنسبة للمواطنين القاطنين والمغاربة المقيمين بالخارج والمقاولات

يعتبر 72% من المواطنين القاطنين بالمغرب و65% من المغاربة المقيمين بالخارج و68% من المقاولات أن الفساد شائع جدا أو واسع الانتشار في المغرب بمعدل تنقيط يصل على التوالي إلى 7.9 و7.2 و7.6 من أصل 10 درجات.

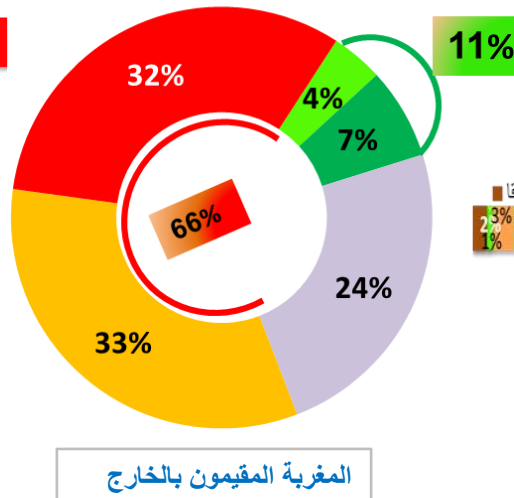


المواطنون القاطنون

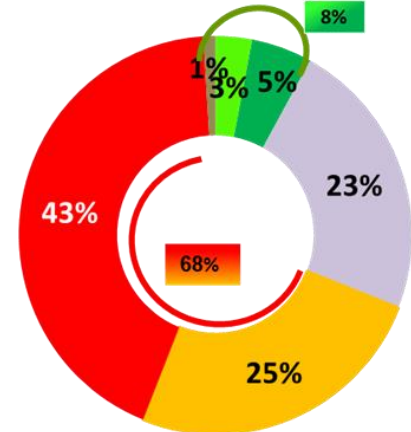
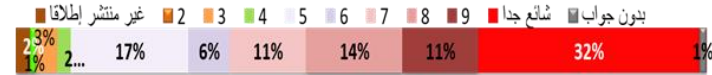


بحث 2014

معدل : 7.46 على 10



المقاولات

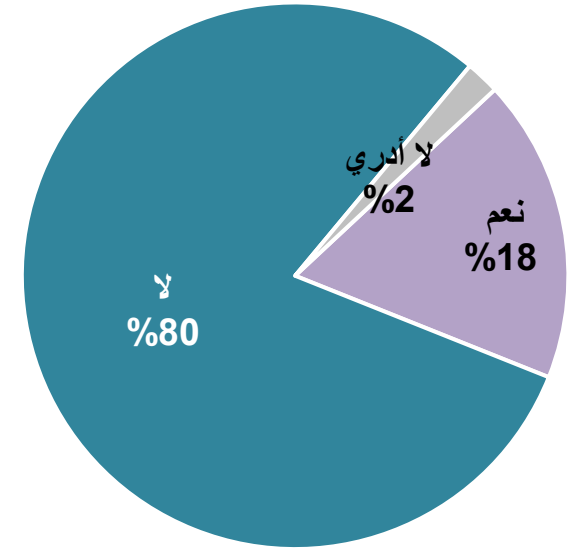
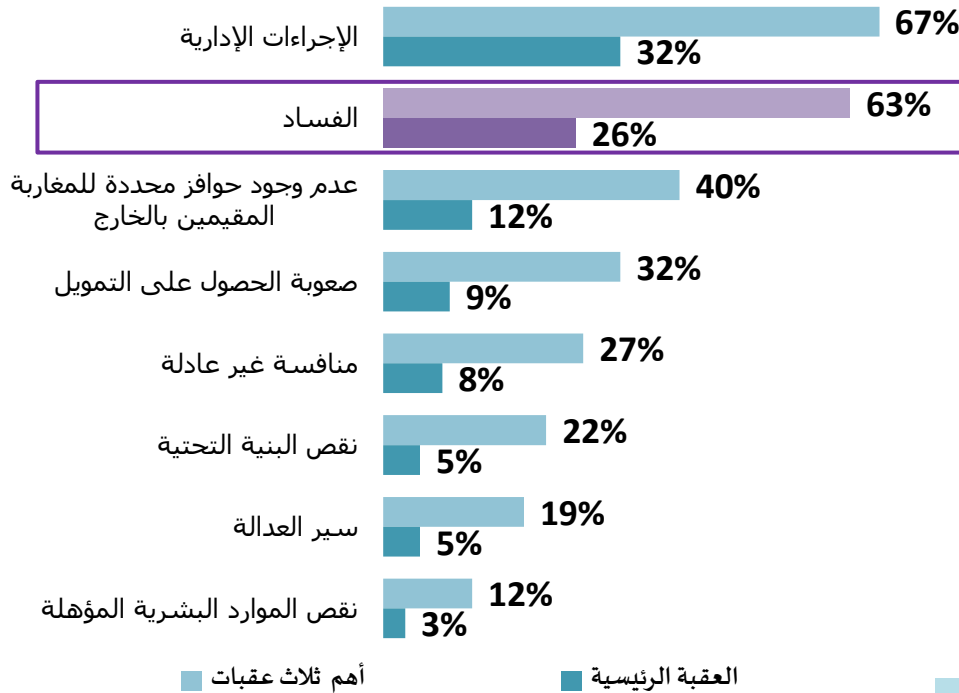


- يعتقد 40% من المواطنين القاطنين و21% من المغاربة المقيمين بالخارج أن الفساد قد ارتفع في المغرب خلال العامين الماضيين.
- في المقابل، يعتقد 25% من المواطنين القاطنين و44% من المغاربة المقيمين بالخارج أن الفساد قد انخفض خلال العامين الماضيين.
- بينما تعتقد 45% من المقاولات التي شملتها الدراسة أن الفساد قد ازداد خلال العامين الماضيين في المغرب، فيما تعتقد 27% منها أنه انخفض.

الفساد من بين العوامل التي قد تعيق الاستثمارات في المغرب

أشار 26% من المغاربة المقيمين بالخارج إلى كون الفساد هو العقبة الرئيسية رقم 1
وبنسبة 63% من بين العقبات الرئيسية الثلاثة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية 2 من بين هذه العوامل.
وتأتي الإجراءات الإدارية في الصدارة بنسبة 67%.

المغربة المقيمون بالخارج

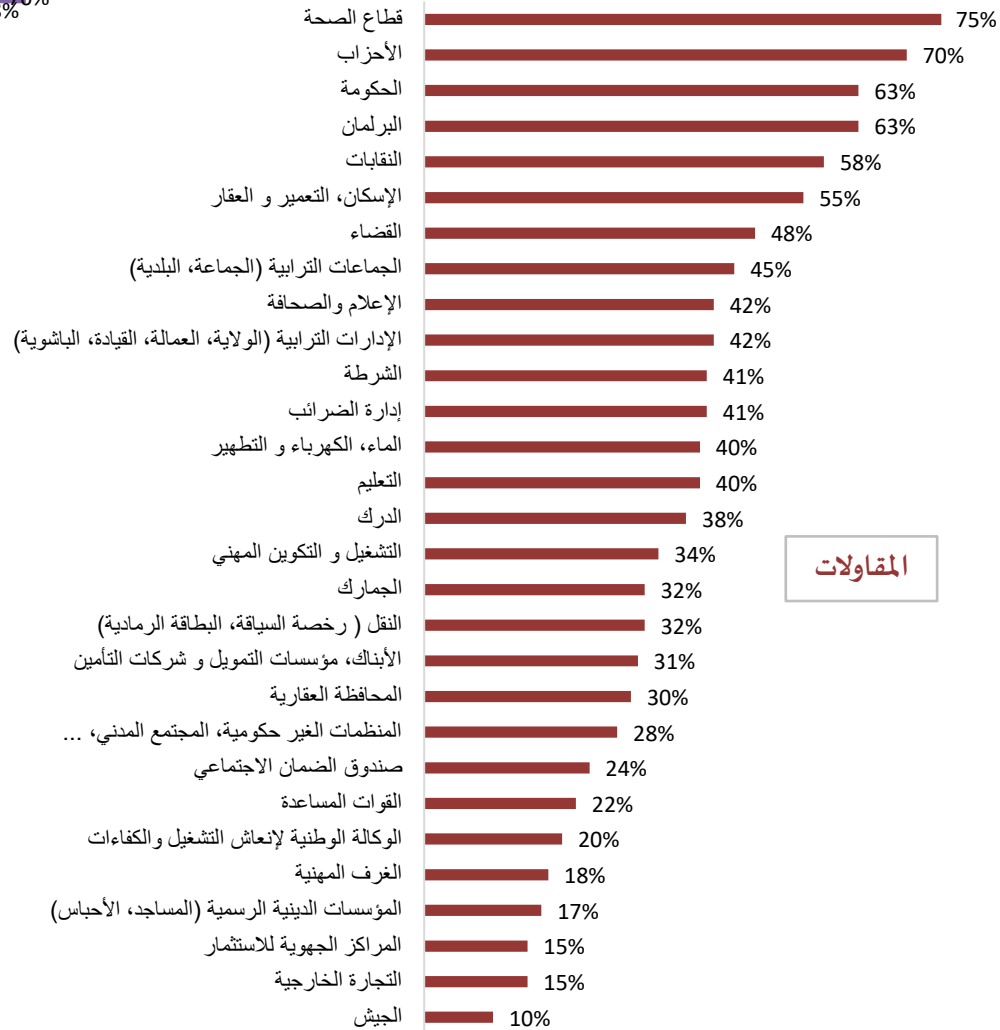
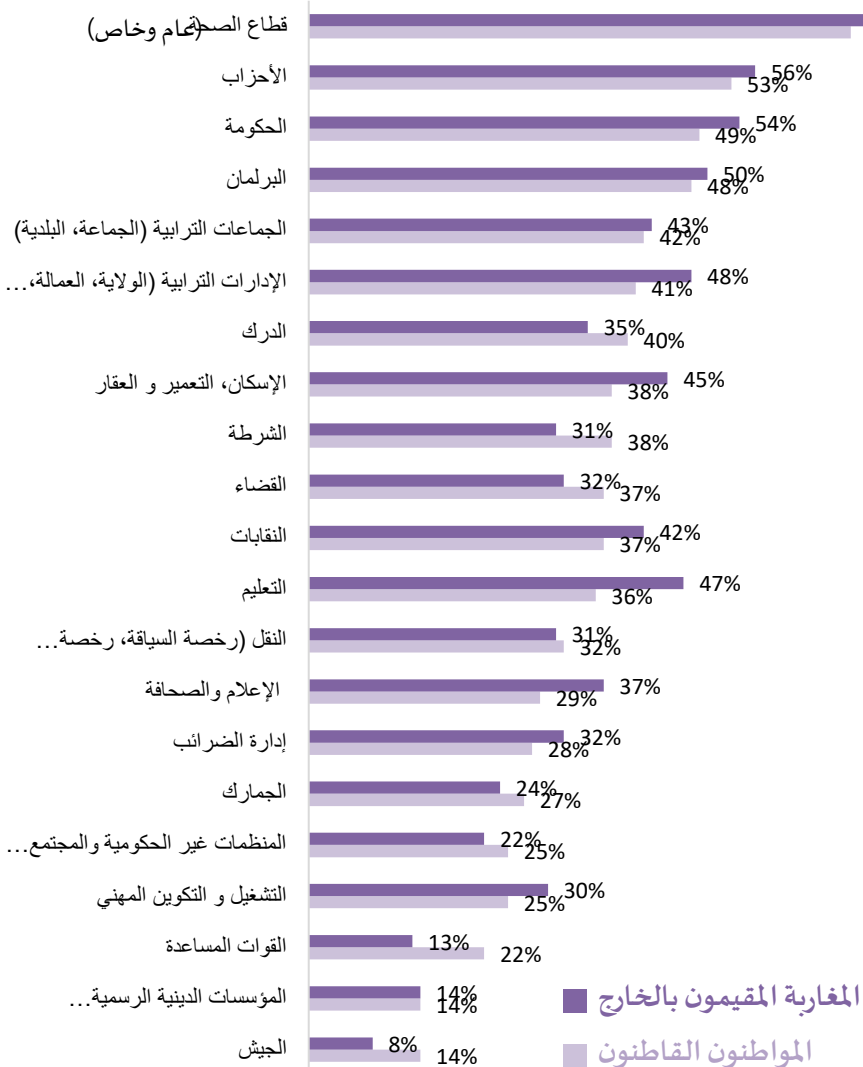


صرحت 18% من المقاولات التي شملها البحث والتي خططت لاستثمارات أو نفذتها خلال الـ24 شهرًا الماضية أنها واجهت أحد أشكال الفساد.

تصور مستوى الفساد حسب القطاعات

سواء بالنسبة للمواطنين القاطنين أو المغاربة المقيمين بالخارج أو المسؤولين داخل المقاولات، فإن الفساد لا يستثني أي قطاع لكن بدرجات متفاوتة. ومن المرجح أن يدخل في هذا الاعتبار، طبيعة وكثافة العلاقة مع القطاعات والمؤسسات المعنية وكذا أهميتها بالنسبة للمستجوبين.

% شائع جدا + واسع الانتشار



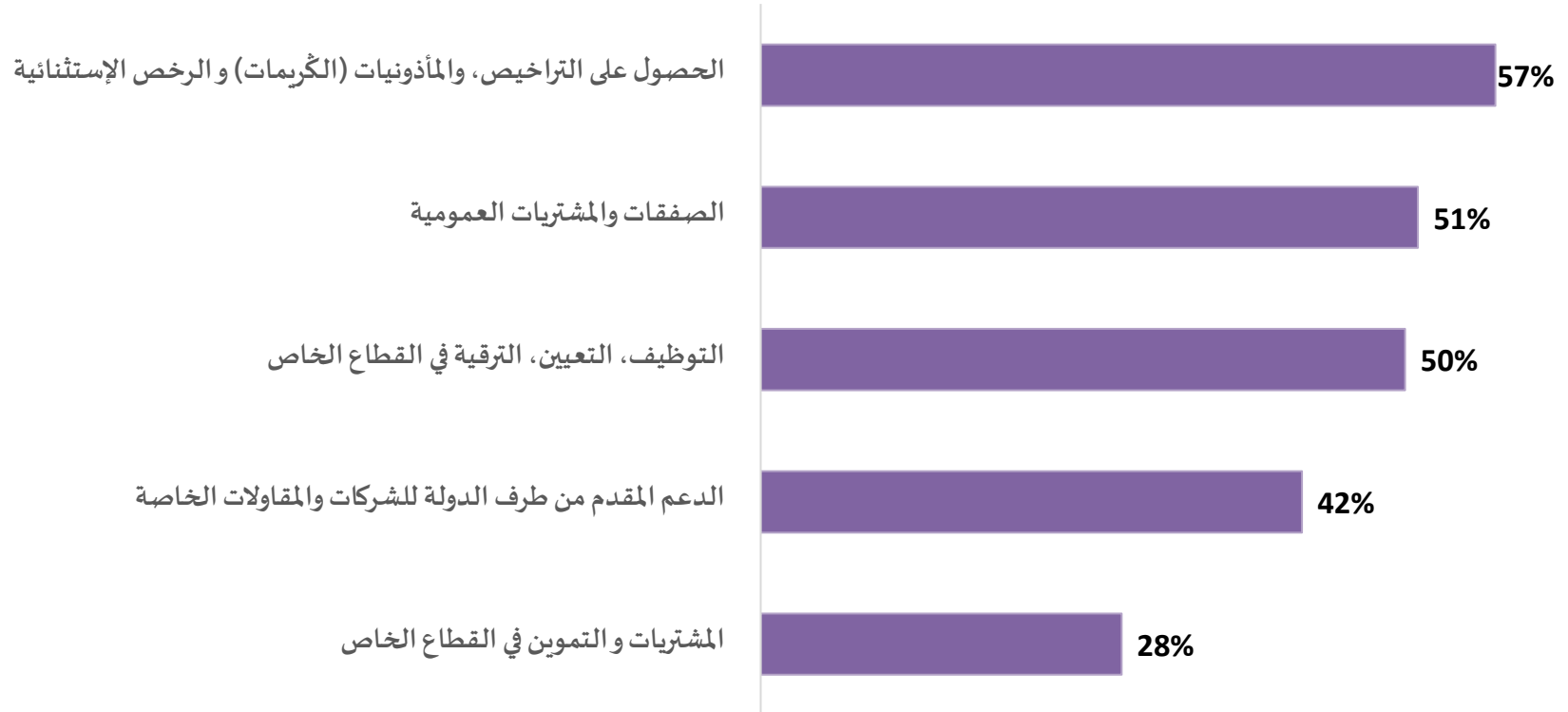
المقاولات

تصور مستوى الفساد حسب المجالات بالنسبة للمقاولات

من بين المجالات الخمسة، ترى المقاولات التي شملتها الدراسة أن ثلاث مجالات هي الأكثر تضررا من الفساد:

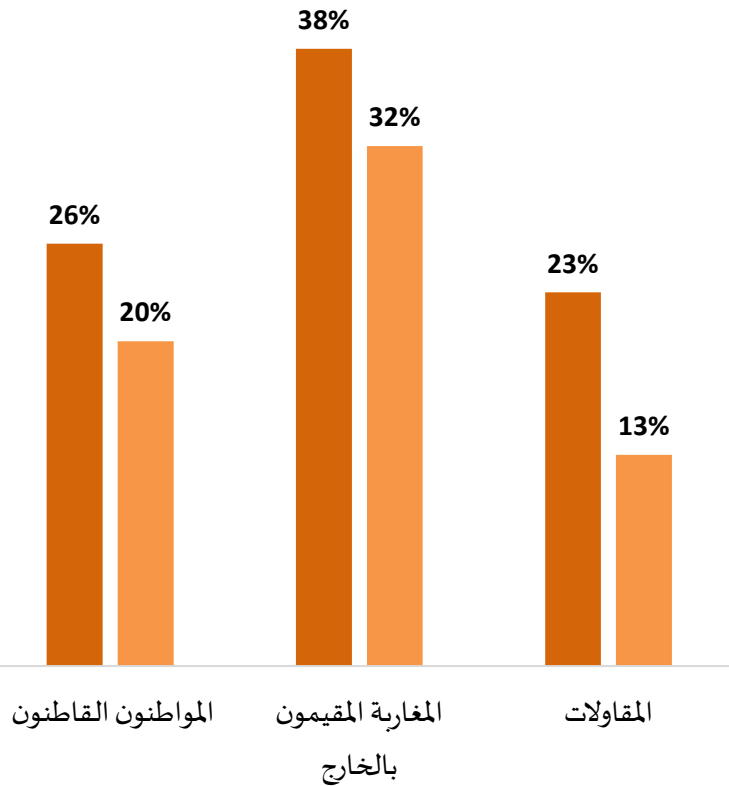
- 1- منح التراخيص والمأذونيات والرخص الاستثنائية 57%،
- 2- والصفقات والمشتريات العمومية 51%،
- 3- والتوظيف والتعيين والترقية في القطاع الخاص 50%.

% شائع جدا + واسع الانتشار

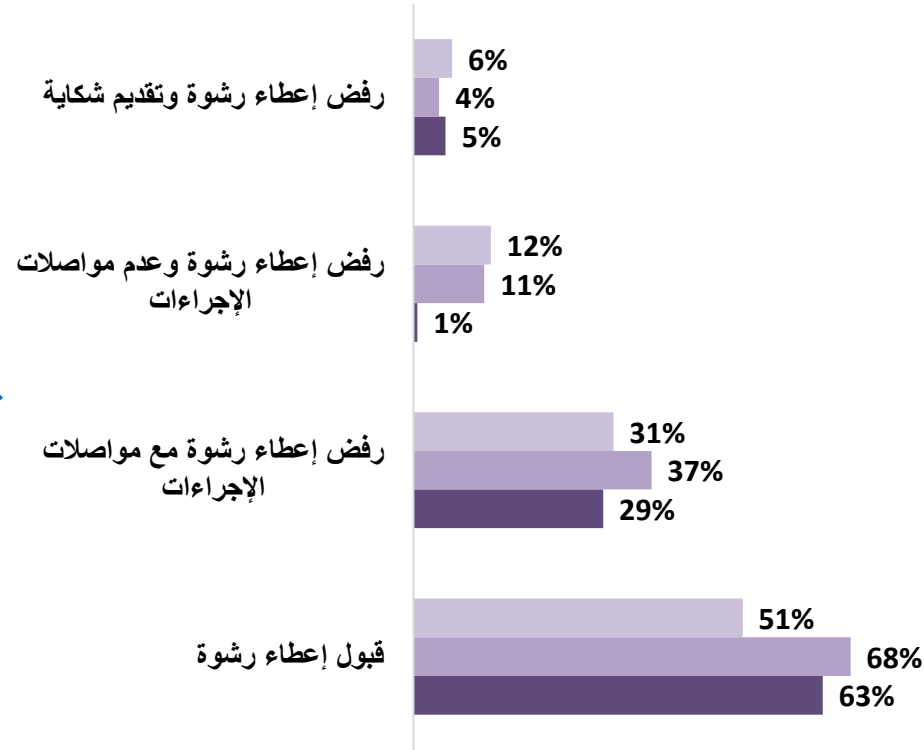
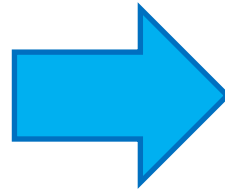


التعرض لمختلف أشكال الفساد وردود الفعل اتجاهه

نسبة التعرض للفساد مرتفعة بالنسبة للثلاث فئات : 36% من المغاربة المقيمين في الخارج 26% من المواطنين القاطنين و23% من مسؤولي المقاولات



■ التعرض للرشوة ■ التعرض لشكل من أشكال الفساد

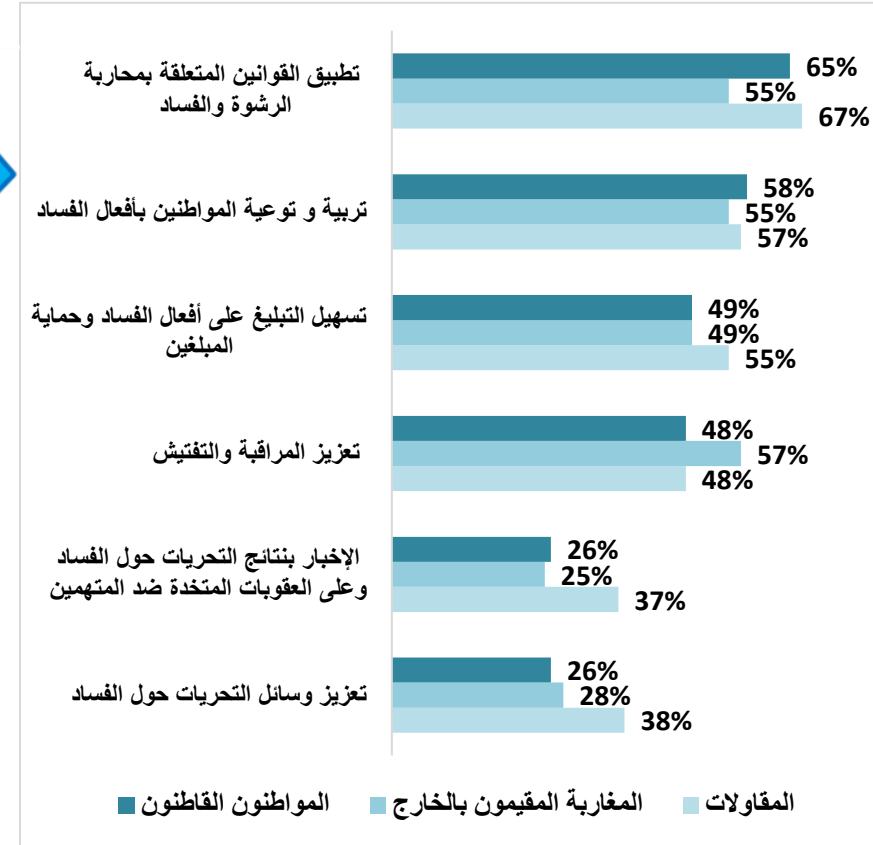
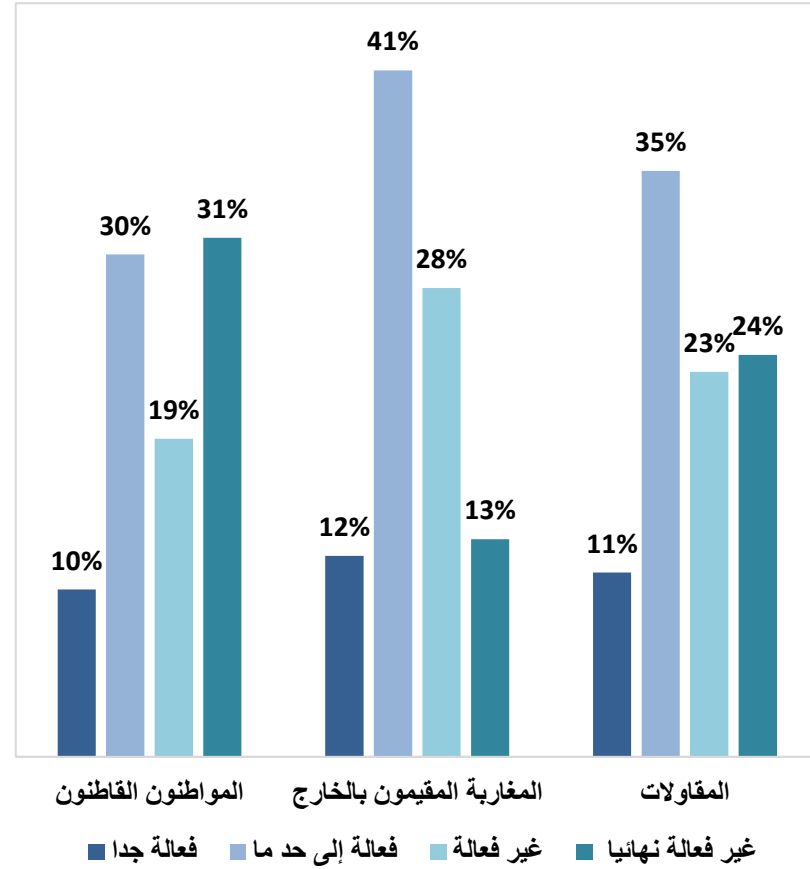


■ المواطنون القاطنون ■ المغاربة المقيمون بالخارج ■ المقاولات

أمام هذه الحالات قبول إعطاء الرشوة هو الموقف السائد، ما بين 51% إلى 68%. فيما المشتكون الذين تعرضوا لطلب الرشوة، تبقى نسبتهم جد ضعيفة ما بين 4% إلى 6%. وهذا راجع إلى أن ما يعادل 25% بالنسبة للثلاث فئات يعتقدون أن الشكاية أو التبليغ ليس لهما أي جدوى.

تصور فعالية السياسات العمومية في محاربة الفساد والإجراءات المقترحة

سواء بالنسبة للمواطنين القاطنين 50% أو المغاربة المقيمين بالخارج 41% أو المسؤولين داخل المقاولات 47% يعتبرون أن السياسات العمومية لمكافحة الفساد غير فعالة إلى غير فعالة نهائيا



يعتبر تطبيق القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد من أهم الإجراءات المقترحة لمكافحة الفساد بشكل فعال :
2/3 ثلثي المواطنين القاطنين والمسؤولين داخل المقاولات.

خلاصة

من أجل الامام بظاهرة الفساد بمختلف تجلياته، توجه الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها جهود المرصد المحدث لديها بموجب القانون، نحو التطوير المستمر لآليات التشخيص والبحث الميداني والتحليل، بهدف تقوية المعرفة الدقيقة والموضوعية بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وصولاً نحو استهدافها بالسياسات والإجراءات المناسبة للوقاية منها ومكافحتها وتقديم البدائل في إطار مهام التوجيه والإشراف والتنسيق الملقاة على عاتقها بموجب الدستور.



شكرا على حسن تتبعكم